

# الموقع السوسو-اقتصادي لفئة النساء الفقيرات والدعارة بالمدينة الجزائرية –

## دراسة ميدانية لبعض مدن الشرق الجزائري

أ.عادل شيهب

جامعة جيجل

ملخص:

تندرج ظاهرة الفقر ضمن اطر تصورية ونظرية متباينة، الأمر الذي أدى إلى تعدد تفسيرات هذه الظاهرة التي ارتبطت بأبنية اجتماعية مختلفة منها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية... الخ، إلى جانب ما أفرزته ظاهرة الفقر من مصاحبات سلبية على هذه الأبنية كمشكلة الانحراف الاجتماعي بكل أشكاله مثل الانحراف الجنسي مجسد في الدعارة، اللواط، الاغتصاب والشذوذ الجنسي... الخ. هذا الأخير الانحراف الجنسي في مؤشره الدعارة الذي يشكل المفهوم الارتكازي الثاني بعد الفقر في هذه الدراسة الراهنة التي يحاول الباحث تقصي طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل ومؤشراته، ومتغيرها التابع الدعارة بالوسط الحضري.

Abstract:

The phenomenon of poverty included in the different conceptual and theoretical frameworks, which led to multiple interpretations of this phenomenon associated with the different social systems, including economic, sociological, cultural,... etc, in addition to what was produced by the phenomenon of poverty consequences a negative impact on these buildings as a problem of social deviation such as prostitution, sodomy,...etc. This is the last sexual perversion in its index of prostitution, which is second only to the Master concept of poverty in this study, the current researcher find the relationship between the independent variable and his indicators, and variable of prostitutes in urban areas.

مقدمة

سعت هذه الدراسة إلى تشخيص أبرز وأهم الأسباب المؤدية للدعارة بمجتمع المدينة الجزائرية، إنطلاقاً من تحديد مساهمة الموقع السوسو-اقتصادي الذي تحتله النساء الفقيرات في سلم الهرم الاجتماعي بالمجتمع الجزائري في إنتشار الدعارة بالمدن الجزائرية، فوضع الباحث مجموعة من المتغيرات والمؤشرات مصنفة في ثلاث أبعاد رئيسية) بُعد الظروف الاقتصادية معبرٌ عنها بالدخل، الممتلكات والميراث، القدرة الشرائية.. الخ، بُعد الظروف الاجتماعية معبرٌ عنها بالأسرة المعيشية، الجيران، دور الجمعيات والمنظمات.. الخ، بُعد خصائص البيئية الفيزيائية والاجتماعية معبرٌ عنها بنوع الحي، المسكن، المرافق، العلاقات الاجتماعية في الحيز المعيشي وغيرها (من أجل فهم كيف ساهمت هذه الأبعاد بمتغيراتها ومؤشراتها في توجيه شرائح المجتمع الفقيرة، وخاصة المرأة الجزائرية الفقيرة إلى تحسين موقعها السوسو-اقتصادي في السلم الاجتماعي بإنتهاج ممارسة الدعارة التي أقل ما يقال عنها أنها سلوك منحرف مخالف للقيم والعادات والتقاليد التي يتبناها ويحملها المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى أنها تعتبر محرمة من ناحية المعتقد الديني للمجتمع الجزائري .

أولاً -المشكلة البحثية:

أن الدعارة في الجزائر تقوم على استغلال الظروف الاقتصادية والأحوال الاجتماعية المزرية التي تعيشها هذه الفئة الهشة من أفراد المجتمع، وبالنسبة للوآتي تمارسن هذا النوع من النشاط، فإن أغلبهن من الولايات الداخلية التي تضررت في العشرية السوداء وعانت من ويلات الإرهاب والفقر والعوز، وقد كشفت آخر دراسة قامت بها الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث" فورام "بدعم من الصندوق العالمي عن 749 امرأة تعمل في تجارة الجنس المنظم عبر 13 ولاية، إلا أن هذه الأرقام لا تغطي العدد الحقيقي للنساء اللاتي يمارسن الدعارة في الخفاء .

إن الباحث عندما حدد موضوع بحثه- الفقر والدعارة بالمدينة الجزائرية -قد انطلق من خطورة مشكلة الفقر بصفة عامة وفقر المرأة بصفة خاصة، ما جعل هذه المشكلة تتسع يوماً بعد يوم فقد أصبحت هذه الفئة من موقعها السوسيو-اقتصادي غير قادرة على تحمل نفقات الغذاء وعدم القدرة على الوصول إلى الطبيب أو إلحاق الأطفال بالتعليم ومواصلتهم للدراسة، كلها كانت سبباً في ظهور مشاكل اجتماعية أخرى مثل الانحراف الأخلاقي والجنسي وعلى قائمتها الدعارة في السر أو العلن.

وعلى هذا الأساس طرح الباحث جملة من التساؤلات حول علاقة الفقر بالدعارة من خلال الموقع السوسيو-اقتصادي الذي تحتله فئة النساء الفقيرات بالمدينة الجزائرية، وهي أسئلة مابين تساؤلين رئيسيين ومجموعة من التساؤلات الفرعية الدالة عليهما.

فالتساؤلين الرئيسيين هما على النحو الآتي:

- هل يساهم الموقع السوسيو-اقتصادي المنخفض لفئة النساء الفقيرات بشكل كبير في إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية؟
  - ما الإتجاه العام للمجتمع والفرد الجزائري نحو المرأة الفقيرة التي تمارس الدعارة؟
- وقد انطوى التساؤلين الرئيسيين على مجموعة من التساؤلات الفرعية صيغت تباعاً كالأتي:

التساؤلات الفرعية التي إندرجت تحت التساؤل الرئيسي الأول:

- هل تؤدي الظروف الاقتصادية الضعيفة لفئة النساء الفقيرات إلى إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية؟
- هل تساهم الظروف الاجتماعية الصعبة لفئة النساء الفقيرات في إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية؟
- هل تؤدي خصائص البيئة السوسيو-فيزيقية المتدنية لفئة النساء الفقيرات إلى إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية؟

التساؤلات الفرعية التي اندرجت تحت التساؤل الرئيسي الثاني:

- ما هو الإتجاه العام للمجتمع الجزائري بمختلف فئاته الاجتماعية نحو ظاهرة الدعارة؟

هل هناك إختلاف في إتجاهات الفرد الجزائري نحو المرأة الفقيرة التي تُمارس الدعارة إنطلاقاً من معرفتهم بالظروف والدوافع المؤدية بها إلى الدعارة؟

ثانياً-أهداف الدراسة:

إسترشد الباحث في دراسته الراهنة إلى تقسيم أهدافها كالأتي :

1-2-أهداف وصفية:

-الاطلاع على مدى تفشي ظاهرة الدعارة بالمدينة الجزائرية.

-الكشف عن الخصائص السوسيو-اقتصادية العامة للنساء الفقيرات اللاتي يمارسن الدعارة.

-التعرف على أسباب ودوافع قبول المرأة ممارسة الدعارة.

-التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفيزيقية لمن يمارسن الدعارة بالمدينة الجزائرية.

-استطلاع الرأي العام بفئاته الاجتماعية المختلفة عن واقع وحقيقة الدعارة في المجتمع الجزائري.

-معرفة إتجاهات الفرد الجزائري نحو المرأة الفقيرة التي تمارس الدعارة.

2-2-أهداف تفسيرية:

-الكشف عن العلاقة السببية بين ظاهرة الفقر من خلال الموقع السوسيو-اقتصادي المنخفض للنساء الفقيرات وبين انتشار الدعارة في

المجتمع الجزائري.

-الكشف عن الآثار السلبية لظاهرة الدعارة في المجتمع الجزائري خصوصاً على مستوى نسقه القيمي والثقافي.

3-2-أهداف تنبؤية:

-الكشف عن نظرة المجتمع المستقبلية حول امتهان المرء للدعارة في ظل الاحتراق الثقافي وتأثيرات العولمة الاعلامية في تشكيل رأي

عام جديد حول بعض القضايا المحرمة اجتماعياً.

-معرفة رأي بعض الفئات النسائية اللاتي يعيشتن تحت نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها النساء العاهرات في امكانية امتهان الدعارة مستقبلا كمورد اقتصادي لهن.

-التنبؤ بإمكانية التوقف عن امتهان الدعارة بالنسبة لمفردات العينة في حالة تجاوز الظروف والعوامل التي دفعت بهن إلى الدعارة .

ثالثا -أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في ما يلي:

1-ارتبطت هذه الدراسة بدعوة التزول لواقع المجتمع الجزائري، وتحديد الموقع السوسيو -الاقتصادي لفئة النساء الفقيرات، وتأثيرها على حياة المدينة وتطورها.

2-الخروج من مأزق رفض الاعتراف بمشكلة الدعارة في المجتمع الجزائري، إلى قبول الواقع ومعالجته أكاديميا، إجتماعيا وحتى سياسيا.

3-ظاهرة الدعارة وما تعكسه من آثار سلبية على أي مجتمع، فهي تعكس من ناحية إهمال القيم وسيادة الثقافة المادية التي تؤثر في بعض الأشخاص بما يؤدي إلى كل الانحرافات الجنسية، ومن ناحية أخرى تعكس ظاهرة الدعارة اضطرابا في القيم الجنسية، والأمر الذي له أهمية في هذا الشأن هو النظرة الاجتماعية إلى العلاقات الجنسية ومدى ما فيها من احترام لها .

رابعا -المفاهيم الإجرائية للدراسة: تعتمد هذه الدراسة على مفهوم الفقر كمتغير مستقل، والدعارة كمتغير تابع، والموقع السوسيو-اقتصادي كمتغير تفسيري.

1-4الفقر) المتغير المستقل: (هو الحرمان من مجموعة الضروريات الأساسية، فضلا عن قائمة بأسماء أخرى من الضروريات التي تتغير بمرور الزمان والمكان لفترة طويلة من الزمن، نتيجة الإفتقار إلى الدخل أو الثروة أو موارد اكتساب أو إستهلاك للأشياء معينة، أو نتيجة عدم الحصول على الاستحقاقات الاساسية أو نظير الإقصاء من المشاركة في النمط العادي للحياة الاجتماعية.

2-4الدعارة) المتغير التابع: (الدعارة هي كل نشاط جنسي خفي يصدر خارج المؤسسة الزوجية الشرعية، يرتبط أو لا يرتبط بالقوادين الذين يكفلون الزبائن، يكون بين رجل وامرأة دون تمييز من الناحية الجنسية؛ فهي لا تبحث عن طريق هذا الاجتماع لا عن اللذة ولا الحب ولا العطف ولا الحنان. أو من ناحية السن؛ المكانة أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية.. الخ. مقابل خدمات جنسية متنوعة يحصل عليها الرجل، وفي المقابل حصول المرأة على فائدة مادية آيا كان نوعها، وذلك نظير سد وتلبية حاجاتها ومتطلباتها الضرورية وغير الضرورية التي تنقصها أو التي كانت لا يمكنها الوصول إليها.

ومنه يمكن إستخلاص الخصائص الإجرائية الآتية لمفهوم الدعارة:

- نشاط جنسي خفي، خارج المؤسسة الزوجية الشرعية) الأسرة).
- بوجود، أو عدم وجود وسيط) القوادين).
- يقتصر على المرأة دون الرجل.
- دون تمييز جنسي للمرأة، أي دون بحثها عن اللذة الجنسية والمتعة.
- دون تمييز للجنسين لمتغير السن، المكانة الإجتماعية، الحالة الإجتماعية والإقتصادية.
- حصول الرجل على خدمات جنسية متنوعة.
- حصول المرأة على أجر مادي أو عيني.
- تلبية المرأة للحاجات الضرورية وغير الضرورية التي تنقصها.

3-4الموقع السوسيو -اقتصادي) المتغير التفسيري: (يشير إلى الموقع المحتل في التسلسل الهرمي الإجتماعي من خلال الوضع الاقتصادي للفرد أو الأسرة. وهنا ينبغي الإشارة الى أن الموقع السوسيو -اقتصادي يمكن أن يكون مرادفا على نطاق واسع لمفهوم المكانة السوسيو -اقتصادية(socio-economic status) ، بالإضافة إلى إرتباطه إرتباطا وثيقا بمفهوم الطبقة الاجتماعية. (social class)

على هذا النحو، مفهوم الموقع السوسيو-اقتصادي لم يكن خاصة ملازمة للأفراد أو الأسر، بل هو نتيجة للتفاعل بين تأثير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية القوية في تقسيمها للنظام الاجتماعي من خلال الممارسات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية.

خامسا -الإجراءات المنهجية للدراسة: إشمطت هذه الدراسة على الإجراءات المنهجية الآتية:

1-5-فروض الدراسة: بناء على حدس الباحث الذي تُكوّن من إستقراء العلاقة الأولية بين متغيري الدراسة والمؤشرات الدالة عليهما ميدانيا، وبالإضافة إلى ما تم تقصيه من التراث السوسولوجي حول الموضوع، جاءت فرضيات الدراسة على شكل فرضيتين رئيسيتين تباعا لتساؤلات الدراسة بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية وفقا لكل فرضية رئيسية كالآتي:  
الفرضيتين الرئيسيتين:

- يُساهم الموقع السوسيو-اقتصادي المنخفض لفئة النساء الفقيرات بشكل كبير في إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية.
- الإتجاه العام للمجتمع الجزائري بمختلف فئاته الاجتماعية نحو ظاهرة الدعارة هو إتجاه سلبي، في حين يختلف إتجاه الأفراد نحو المرأة الفقيرة التي تمارس الدعارة من فردٍ لآخر .

الفرضيات الفرعية: المتغيرات التي تدعم الفرضية الرئيسية الأولى هي كالآتي :

- تؤدي الظروف الاقتصادية الضعيفة لفئة النساء الفقيرات إلى إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية.
  - تساهم الظروف الاجتماعية الصعبة لفئة النساء الفقيرات في إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية.
  - تؤدي خصائص البيئة السوسيو-فيزيقية المتدنية لفئة النساء الفقيرات إلى إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية.
- المتغيرات التي تدعم الفرضية الرئيسية الثانية هي كالآتي :
- التصور العام للمجتمع الجزائري عن ظاهرة الدعارة في عمومه تصور سلبي ناتج عن القيم الاجتماعية والدينية التي يحملها تواتراً عن ظاهرة الدعارة .

هناك إختلاف في نظرة الفرد الجزائري إتجاه المرأة الفقيرة التي تُمارس الدعارة من فردٍ إلى آخر، إنطلاقاً من إختلاف نظرتهم للدوافع والظروف المؤدية بها لممارسة الدعارة .

2-5-المنهج: استخدام الباحث المنهج الوصفي العلائقي لإبراز العلاقة الارتباطية بين متغيري الدراسة من خلال دراسة الارتباطات بين المؤشرات الدالة على متغيري الدراسة (الراهنة) الفقر والدعارة(، بغرض تحديد ما مدى مساهمة الفقر كسبب مباشر في وجود وانتشار ظاهرة الدعارة بالمدينة الجزائرية .ومنه تدليل وفهم العلاقة العملية والنظرية التي تكشف عن مدى ارتباط الظاهرة الأولى (الفقر (في تشكيل الظاهرة الثانية) الدعارة .)

3-5-مجالات الدراسة: وشملت المجال الجغرافي بالإضافة الى المجال البشري.

1-3-5-المجال الجغرافي: حاول الباحث في هذه الدراسة أن يغطي كل المدن الشرقية الجزائرية، إلا أنه ونظراً لصعوبة الدراسة الميدانية من الناحية الجهد والوقت، إقتصرت على دراسة الراهنة على اختيار خمس مدن تكون مُمثلة للشرق الجزائري وهي مدينة سطيف، جيجل، قسنطينة، سكيكدة وعنابة مستنداً في ذلك على مجموعة من الخصائص التي يرى فيها الباحث قدرتها على تحقيق الدراسة الميدانية، وهي كالآتي:

-قرب هذه المدن من المدينة التي يقطن بها الباحث وهي مدينة قسنطينة مما يسهل عملية التنقل إليها.

-على اعتبار أن بعض هذه المدن من المدن الساحلية التي تُروج فيها ظاهرة الدعارة الموسمية خاصة في فصل الصيف.

-أغلبها تحتضن العديد من الأحياء الفقيرة والهامشية، ما يوفر للباحث نظرياً وميدانياً مجتمع البحث للدراسة.

-التنوع الجغرافي والثقافي لهذه المدن.

2-3-5-المجال البشري: بما ان الباحث في مجتمع الدراسة الأول والمتعلق بالنساء الفقيرات اللاتي يمارسن الدعارة لا يمكن حصره بالاعتماد على المتغير المستقل (الفقر (والتابع) الدعارة(، نظراً لأن كل منهما وخاصة المتغير التابع لا يمكن حصرهما واستخراج

خصائصهما، وعليه إعتد الباحث في تحديد المجال البشري لمجتمع الدراسة الأول على مجموع خصائص عينة البحث التي تُمكن الباحث من جمعها ودراستها، من أجل رسم صورة شاملة وواضحة للقارئ عن طبيعة وحدات البحث المقصودة بالدراسة في مجتمع البحث الأول، والتي قدرت عينة البحث فيها بـ 178 مفردة بحث من النساء اللاتي يمارسن الدعارة .

أما بالنسبة لمجتمع الدراسة الثاني والمتعلق بأفراد المجتمع وموقفهم من ظاهرة الدعارة فقد تم حصره بسكان المدن الجغرافية الخمس ممثلين في الفئات الاجتماعية التي تتراوح أعمارهم من سن 18 سنة فما فوق، وبالنظر إلى حجم المجتمع السكاني لهذه المدن ووفقاً لإحصائيات سنة 2008 فإن عددها كبير جداً) أنظر في ملاحق الدراسة (ولا يمكن حصره بالنسبة للباحث، فقد إستدعت الضرورة المنهجية التوجه إلى إختيار عينة بحث تكون ممثلة لمجتمع الدراسة، فكانت العينة مقدره بـ 1083 مفردة بحث موزعة بين ذكور وإناث من مختلف الفئات العمرية .

4-5- تقنيات جمع البيانات :لقد استعان الباحث في دراسته الراهنة بعدة أدوات منهجية هي:

1-4-5-الملاحظة :وقد تجسدت أداة الملاحظة في هذه الدراسة من خلال الجولات الاستطلاعية التي قام بها الباحث إلى بعض الأماكن المتواجدة بميدان الدراسة) بعض المناطق بمدينة قسنطينة، عنابة، جيجل، سكيكدة، سطيف(، أين تم التردد عن طريق الملاحظة لسلوكيات أفراد مجتمع الدراسة الصادرة عن تفاعلاتهم اليومية المعتادة داخل محيط معيشتهم أو خارجه خاصة بما يتعلق بعينة الدراسة الثانية، بالإضافة إلى محاولة مراقبة بعض التظاهرات السلوكية للنساء التي توحى بالإنحراف كنمط اللباس، بعض الحركات الغير مقبولة إجتماعيا في بيئات معينة مثل وسائل النقل، الفنادق وغيرها، كما تم التركيز على أسلوب وطريقة الكلام مع الناس (خاصة مع الرجال)، إذ المعروف عن النساء التي يمارسن الدعارة الوقاحة في الكلام.

2-4-5-الإخباريون :إعتد الباحث في تحليله للبيئة العامة لعينتي الدراسة على بعض السكان من مناطق الدراسة من كبار وصغار السن الأصليين من ناحية الإمتداد العرقي، وخاصة من كبار السن ممن عاشوا في المنطقة منذ زمن بعيد، ولهم معرفة ببعض الأسر القديمة بالمنطقة، أو بالاعتماد على بعض الأفراد الذين يملكون معلومات مكثفة عن بعض افراد المجتمع وخاصة المنحرفين منهم إستنادا إلى طبيعة عملهم، ويقصد الباحث هنا بعض الأفراد من الجهات الأمنية.

3-4-5-الإستمارة :صمم الباحث في دراسته الراهنة استمارتين استعان بهما في جمع المعلومات والبيانات التي تخدم موضوع الدراسة وتجب عن تساؤلات الدراسة وتحقق أهدافها. أما الأولى فقد صُممت لجمع البيانات المتعلقة بمتغير الفقر وعلاقته بممارسة المرأة للدعارة، أما الإستمارة الثانية فصُممت من أجل الحصول على معلومات من فئات المجتمع المختلفة قصد الوصول إلى مواقفهم واتجاهاتهم المتعددة حول ظاهرة ممارسة المرأة للدعارة إنطلاقا من خلفية كونها فقيرة .

اعتمد الباحث لقياس صدق وثبات الاستمارتين على طريقتين هما:

-حساب ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا للتساق الداخلي الكلي حيث حصلت الاستمارة الأولى على معامل ثبات (0,83) وهو ما يجعلها مناسبة لإجراء الدراسة، أما الاستمارة الثانية فقد حصلت على معامل ثبات عالي للمقياس الكلي قدر بـ (0,95).

-عرض الاستمارتين على مجموعه من المحكمين المتخصصين في المنهجية للتحقق من الصدق المنهجي للاستمارة كمرعاة التسلسل المنهجي والمنطقي في طرح اسئلة الاستمارة، بالإضافة إلى التأكد من كون أسئلة الاستمارة تعبر عن متغيرات فرضيات الدراسة وتمثل مؤشرات بالإضافة إلى أهدافها.

بالإضافة إلى أساتذة مختصين في علم الاجتماع وعلم النفس لديهم اهتمامات معرفية من بعيد أو من قريب تدور حول موضوع الدراسة للتأكد من تماسك الإستمارة معرفيا، وبأن عباراتها قادرة على الوصول إلى البيانات المطلوبة حول موضوع الدراسة، حيث طُلب منهم بيان صلاحية العبارة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد حُصلَ على موافقتهم بدرجة كبيرة مع إجراء بعض التعديلات على فقراتها في ضوء الملاحظات التي تقدم بها الخبراء المحكمون وقد أشاروا إلى صلاحية أداة الدراسة .كما إعتد الباحث على قياس صدق

الأداة الباطني من خلال تحكيم الإستمارتين ميدانيا، وذلك بتجربتهما على مجموعة من مفردات العينة من أجل التأكد من طبيعة الاسئلة ومن كونها مفهومة المعنى والدلالة بما يتوافق وثقافة أفراد العينة .

5-5-العينة :بالنسبة لمجتمع الدراسة المتعلق بالنساء اللاتي يمارسن الدعارة ونظرا لغياب الإحصائيات سواء من الجهات الرسمية أو غير الرسمية التي لها علاقة مباشرة بالتعامل مع هذه الفئة، تم الحرص على استخدام عينة "كرة الثلج"، أو أخذ العينات بسلسلة الإحالة وهو الأسلوب الذي تم استخدامه على نطاق واسع في البحوث الاجتماعية النوعية .حيث تعطي هذه طريقة عينة الدراسة عن طريق الإحالة بين الأفراد الذين يشتركون أو الذين يملكون بعض الخصائص التي تهم البحث.

أما عن مجتمع الدراسة المتعلق بموقف أفراد المجتمع من النساء اللاتي يمارسن الدعارة، فقد لجأ الباحث الى العينة العشوائية البسيطة التي مكنته من اختيار عينة ممثلة من الخمس المدن التي تشكل الرقع الجغرافية للدراسة) سطيف، جيجل، قسنطينة، سكيكدة، عنابة.)

5-6-أسلوب تحليل البيانات :نظرا لان طبيعة الدراسة وصفية علائقية) ارتباطية(، فهي تستدعي من الباحث توظيف عمليات الإحصاء الوصفي البسيط، والذي تمثل في التكرارات والنسب المئوية، كما استخدم الباحث بعض مقاييس التزعة المركزية كالمتوسط الحسابي والمنوال، بالإضافة الى التقنيات الإحصائية العلائقية التي يتم تطبيقها على هذه البيانات، مثل " مقياس ليكرت "ومعامل الارتباط مربع كاي."khai2"

سادسا- نتائج الدراسة:

تقودنا عملية المعالجة الكمية والكيفية للمعلومات التي تم الحصول عليها بأداة الاستمارة من حقلتي الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن الإستدلال بها في التأكد من صحة أو خطأ الفرضيات التي وضعها الباحث كإجابة مؤقتة عن التساؤلات الواردة في المشكلة البحثية .وقد اعتمد الباحث على المنطق الاستدلالي) من العام إلى الخاص (في إثباته صحة الفرضيات من خطئها، إنطلاقا من الإجابة على كل من الفرضيتين الرئيسيتين وتحديد الموقف النظري والميداني منهما، ومن ثم تحليل نتائج الدراسة ومقارنتها بالفرضيات الجزئية لكل من الفرضيتين الرئيسيتين.

1-6-في ضوء الفرضية الرئيسية الأولى :

"يساهم الموقع السوسيو-اقتصادي المنخفض لفئة النساء الفقيرات بشكل كبير في إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية" توصل الباحث من خلال تحليله الجدولي وتفسيره النظري للبيانات المتحصل عليها من استمارة عينة البحث الأولى والمتعلقة بعينة النساء التي يمارسن الدعارة إلى أن الموقع السوسيو-اقتصادي المنخفض يلعب وبشكل كبير دوراً في إنتشار وزيادة من يُمارسن الدعارة بالمدينة الجزائرية، وهذا ما جاءت تؤكده نتائج الفرضيات الجزئية التي تدعم الفرضية الرئيسية كالآتي:

أ-الفرضية الجزئية الأولى " :تؤدي الظروف الاقتصادية الضعيفة والمتمثلة أساسا في ضعف الدخل، حجم الأسرة، القدرة الشرائية، نوع وحجم المساعدات المقدمة من الأفراد والجمعيات أو المؤسسات، كيف تدفع بالمرأة الفقيرة إلى الدعارة للتعويض عن هذا الضعف الاقتصادي.

وقد كشفت البيانات الميدانية عن هذه الحقيقة في جملة النتائج التي توصل إليها الباحث كما يلي :

- كشفت نتائج الدراسة أن اغلب مفردات الدراسة تتكون أسرهن من 5 إلى 6 أفراد وذلك بنسبة %41.01 ، وهذا ما يتوافق مع إحصائيات المركز الوطني لسنة 2008 ، حيث يشير إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة العادية والجماعية قد انتقل من 6,4 في 1998 إلى 5,8 سنة 2008 في التجمعات الحضرية الرئيسية.
- كشفت نتائج الدراسة أن اغلب مفردات الدراسة في أسرهن من 3 إلى 4 أفراد يزاولون الدراسة وذلك بنسبة %32.02 و %28.65على التوالي، وهي تمثل حجم المصاريف الإضافية المفروضة على المعيل للأسرة إلى جانب تلبية الحاجات البيولوجية والاجتماعية في ظل كبر حجم الاسرة.

- كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة مازلن يعملن وذلك بنسبة 62.91 وعملهن بين دائم ومؤقت أو بصيغ العمل التي أوجدتها الحكومة الجزائرية لمساعدة بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة وللحد من البطالة مثل صيغة الشبكة الاجتماعية وعقود ما قبل التشغيل. أو كن يعملن وذلك بنسبة 24.15 وكلهن ممن كنّ يعملن في أعمال مؤقتة أو شبكة إجتماعية أو عقود ما قبل التشغيل ، في حين جاءت 7.30 تشير إلى الطالبات الجامعيات، في حين أكدت بقية العينة ونسبتهن 5.61 أنهن لم يعملن من قبل.
  - كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية مفردات الدراسة مهنتهن عاملات تنظيف) في مؤسسات خاصة أو عامة، بالإضافة إلى خادومات بالبيوت (وذلك بنسبة 30.32% ، بمقابل بعض الأعمال الأخرى كباتعات في محل، موظفات مؤقتة ببلدية، خياطات، حلاقات..الخ.
  - بينت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة العاملات أو كنّ عاملات يتراوح دخلهن ما بين 5000 دج إلى أكثر من 11000 دج، وأعلى نسبة كان دخلهن ما بين [ 8000-11000 ] دج بنسبة 49.03.
  - تقر ما نسبته 53.93 من مفردات العينة أنهن يملكن مصدر رزق آخر وهي متنوعة ومختلفة ومنها ما جاء يقابل الحالة العائلية لبعض مفردات العينة كنفقة الزوج للمطلقة أو منحة الزوج المتوفى للأرملة، أما المصادر الأخرى فكلها إرتبطت بالمساعدات التي تقدمها المؤسسات والهيات كالمساجد والجمعيات الخيرية في شكل مساعدات في المناسبات خاصة الدينية منها.
  - كل مفردات العينة اللاتي اقررن بوجود مصدر دخل آخر يؤكذن 100 أن القيمة المالية المتاحة من مختلف مصادر الدخل الإضافية لا تلي حاجيتهن الضرورية للأسباب مختلفة .
  - تشير النتائج الميدانية إلى أن الفئات الاجتماعية المفضلة كزبائن عند النساء اللاتي يمارسن الدعارة جاءت تمثلها فئة الأغنياء والإطارات وذلك بنسبة 38.76 ، وذلك نظرا لسخاء هذه الفئة من ناحية العطاء المالي، في حين جاءت فئة الجنود والفقراء كثاني أفضل الزبائن لدى النساء اللاتي يمارسن الدعارة بنسبة 34.26 بإعتبارهم زبائن دائمين عندهن ما يوفر لهن المال على إستمرار وطيلة أيام الأسبوع .
  - تؤكد أعلى نسبة أنها تنفق عائدات الدعارة المالية على الاسرة وتلبية حاجياتها بنسبة تقدر بـ 56.74، أما نسبة 27.52 فتؤكد أن ما يتحصلن عليه من الدعارة يتم إنفاقه على إيجار السكن وما يصاحبه من فاتورة الكهرباء والغاز.
  - كشفت أعلى نسبة والتي قدرت بـ 71.91 ، عن إحتمال توقف عينة الدراسة عن الدعارة شريطة أن يكون هذا العمل يلي حاجاتي وحاجات أسرتي، في حين نسبة 28.08 ترى بأنها لا يمكنها أن تتوقف عن ممارسة الدعارة وترجع ذلك إلى عدة أسباب، من أهمها سهولة الحصول على المال الوفير.
- من خلال عرض هذه النتائج يمكن التأكيد على أن للظروف الاقتصادية الضعيفة دورا كبير في زيادة معدلات الدعارة بالمدينة الجزائرية، ويمكن ملاحظة صحة هذه العلاقة من خلال حساب معامل الارتباط بصيغة (khai<sup>2</sup>) بين مؤشر الدخل وممارسة الدعارة عند مجال ثقة 95 فنجد أن معامل الارتباط يساوي:

$$كا = 2مج - ش - ت / 2ش = التكرار الحقيقي ، ت = التكرار المتوقع$$

ت

الدخل	الدعارة	التكرار المتوقع
اقل من 5000 دج	13	38.75
[ 5000-8000 ] دج	29	38.75
[ 8000-11000 ] دج	76	38.75
11000 دج فأكثر	37	38.75
المجموع	155	155

$$كا = 2مج - ش - ت / 2ش = التكرار الحقيقي ، ت = التكرار المتوقع$$

وبالرجوع إلى جدول كاي المربع نجد (0.990) : ،  $0.11 = 3$

وعليه نجد أن كا 2 المحسوبة كا 2 الجدولية، ومعنى هذا أن نتائج الدراسة على ثقة (0.990) على علاقة بين مؤشر مستوى الدخل وانتشار الدعارة .

ب - الفرضية الجزئية الثانية : "تساهم الظروف الاجتماعية الصعبة لفئة النساء الفقيرات في إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية : " تشير هذه الفرضية إلى متغير الظروف الاجتماعية المختلفة والصعبة التي تعيشها المرأة وكيف تساهم بإقحامها في عالم الدعارة ولعل من أبرز هذه الظروف الاجتماعية الصعبة التي تعانيها مفردات عينة الدراسة حالتهن الصحية وآسرهن، تعايشهن مع الاقارب والجيران، المساعدات الاجتماعية، إمتلاك تأمين صحي وغيرها من المؤشرات الدالة على متغير الظروف الاجتماعية .وقد جاءت نتائج هذه الفرضية كالآتي :

- أغلبية مفردات العينة يؤكدن أنهن لا يعانين من مرض وذلك بنسبة 94.94 ، أما النسبة المتبقية والمتمثلة في 5.05 يؤكدن على أن هن مرض يدور بين مرض مزمن وذلك بنسبة 3.37 ، أما نسبة 1.12% فتمثل من هن مصابات بمرض جنسي.
- أغلبية مفردات العينة لا يملكن تأمين صحي وذلك بنسبة 53.93 ، في حين جاءت نسبة 46.06 يؤكدن على أنهن يملكن تأميننا صحيا خاصة من يعملن عملا دائما، أو بعض النساء الأرامل اللاتي إنتقلن لتأمين الزوج المتوفى.
- أغلبية مفردات العينة يتلقين مساعدات طبية وذلك بنسبة 60.11 وهي مساعدات تكون من أطراف متعددة وعلى رأسها الصيدليات، الجمعيات الخيرية ومساعدات فردية، لكن ما نسبته 39.88 من مفردات الدراسة كاشفن أنهن لا يتلقين أي مساعدة طبية من أي جهة معلومة أو غير معلومة.
- كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية مفردات العينة وبنسبة 54.49 يؤكدن بأن أفراد الحي والاقارب يعلمون بطبيعة عملهن، وجاءت ردة أفعالهم متضاربة بين اللامبالاة والمعارضة أو الموافقة، أما النسبة المتبقية 24.71 من مجموع أفراد العينة يُقررن بعدم علم أفراد الحي والاقارب بطبيعة عملهن.
- جاءت النتائج تشير إلى أن ما نسبته 50.51 ، ينفين تواجدهن مع الاقارب ولا مع الجيران، في حين جاءت ما نسبته 49.48 يقررن تواجدهن مع الاقارب أو مع الجيران وقد اختلفت نوع المواجهة حسب نوع الموقف بين النصح والإرشاد، مواجهات كلامية كالشتم والاستهزاء أو في بعض الحالات مواجهات جسدية كالشجار.
- وعليه يمكن القول أن الظروف الاجتماعية الصعبة التي تعيشها أو عاشتها بعض النساء ساهمت بشكل كبير في دفعهن إلى الدعارة كحل لمواجهة هذه الظروف الاجتماعية، ولعل معطيات الجدول رقم (17) المتعلق بالمساعدات التي تلقتها مفردات العينة قبل بداية ممارستهن للدعارة، ونوع هذه المساعدات خير مثال يمكن أن يستدل به الباحث لاثبات صدق هذه الفرضية .
- ج - الفرضية الجزئية الثالثة : "تؤدي خصائص البيئة السوسيو-فيزيقية المتدنية لفئة النساء الفقيرات إلى إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية : " مفاد هذه الفرضية أن خصائص البيئة الفيزيقية والاجتماعية المتدنية التي تحيط بمفردات العينة تلعب دوراً في ولوجهن عالم الدعارة وتتعلق هذه الخصائص الفيزيقية والاجتماعية أكثر بنوع المسكن، نوع الحي، نوع المرافق المتوفرة، طبيعة الانحرافات بالحي..إلخ، وقد جاءت نتائج الدراسة تؤكد هذه العلاقة وهي كالآتي :
- كشفت نتائج الدراسة إلى أن أغلبية مفردات العينة نوع مسكنها هو سكن بعمارة) عصري (بالإضافة إلى سكن شعبي وذلك بنسبة 38.20% و 29.21% على التوالي، أما السكنات الفوضوية والتقليدية فجاءت نسبتها 18.53 و 10.11 على التوالي، فحين جاءت أقل نسبة تمثل من يقطنن بسكنات قصديرية بنسبة 3.93.
- أكدت أن أكثرية أفراد العينة وبنسبتهم 30.33% ، أن وضع السكن هو اجتماعي، أما نسبة 27.52 فتمثل فئة النساء اللاتي ورثن المسكن من جهة عائلة الزوج أو من جهة أقاربها، فحين جاءت نسبة 26.40 تمثل نسبة النساء اللاتي سكنتهن مؤجرة.



- تبين نتائج الدراسة أن اغلب مفردات العينة عدد غرفهن بالمسكن لا يتجاوز غرفتين وذلك بنسبة 52.24% ، في حين جاءت نسبة 39.88 تمثل من يعيشن في ثلاث غرف، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 5.05 يعيشن في غرفة واحدة.
- كشفت أعلى نسبة على توفر الحي على مسجد وعلى مركز للشرطة وذلك بنسبة 50 ، أما نسبة 30.89 فتدل على أن الحي يتوفر على مسجد وجمعيات خيرية، في حين جاءت نسبة 8.42 تعبر على أن الحي يتوفر على مركز للشرطة فقط.
- تشير أغلب مفردات العينة وبنسبة 64.60 أنهم لا يلجأون إلى هذه المرافق في أي حال من الأحوال أما ما نسبته 35.39 أكدوا على أنهم يلجأون لمثل هذه المرافق في حالة الضرورة.
- أغلبية مفردات العينة تثبت وجود انحرافات اجتماعية مختلفة وذلك بنسبة 91.57 ، في مقابل 8.42 تؤكد عدم وجود انحرافات أخرى بالمنطقة السكنية التي تقطن بها، وإن أكثر أنواع الانحرافات الاجتماعية انتشاراً بهذه المناطق هي المخدرات سواء تعاطيها أو المتاجرة بها بالإضافة إلى الدعارة سواء ممارستها أو الترويج لها بنسبة 41.01 ، 40.44 و 10.11 على التوالي في إجابات المبحوثات.
- تؤكد نسبة 91.57 ترى أن طبيعة الحي تعتبر من بين الأسباب التي ساعدتهن على الدخول إلى علم ممارسة الدعارة، أما نسبة 8.42 تظهر أن أفراد العينة لم يتأثروا بالمنطقة السكنية التي ينتمين إليها لولوج عالم الدعارة.
- أغلبية مفردات العينة يؤكد على وجود أطراف عديدة تمارس الدعارة وذلك بنسبة 69.57 على رأسها صديقات مفردات العينة وذلك بنسبة 32.02 ، ثم تلتها نسبة كبيرة من الجيران من تمارسن الدعارة بنسبة 27.52 ، أما من الأهل والأقارب فكانت النسبة تقدر بـ 9.55 % أما ما نسبته 30.89 ، فيؤكد عدم معرفتهن بأطراف أخرى يمارسن الدعارة.
- جاءت نتائج الدراسة تكشف أن أغلبية العينة لم يدخلن عالم الدعارة لوحدهن وذلك بنسبة 81.46% ، بل هناك أطراف ساعدتهن على ذلك من بينهن الأهل، الجيران، صديقة أو صاحب... الخ، في حين 18.53% بدأت ممارسة الدعارة دون مساعدة .
- كشفت نتائج الدراسة عن تنوع الأماكن التي تمارس فيها المرأة الدعارة، وجاءت أعلى نسبة تمثل السيارات بـ 24.71% ، البيوت بنسبة 21.34% ، بالإضافة بعض الأماكن الأخرى كالفنادق، المحلات، الغابات والمنتزهات... الخ، وذلك بنسب متفاوتة.
- أغلبية مفردات العينة وبنسبة 59.45% لا يقبلن بإقتراح العمل في بيوت الدعارة المقننة نظراً لسببين رئيسيين من وجهة نظرهن وهما على التوالي؛ الاستغلالية والافتقار الضريبية بنسبة متقاربة تقدر بـ 30.89% ، 28.65% ، في حين عبرت نسبة 40.44 عن قبولهن إقتراح العمل في بيوت الدعارة نظراً لما تحققه لهن من إيجابيات على رأسها توفير الرعاية الصحية والاجتماعية، كما توفر لهن الغطاء القانوني وحتى الاجتماعي بالإضافة إلى أنها تتيح لهن الحصول على كل حقوقهن الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية.
- بقرائنا لهذه النتائج نفهم مدى مساهمة خصائص البيئة الفيزيائية والاجتماعية المتدنية التي تعيش فيها المرأة الفقيرة وبين امتهاها للدعارة، ما يؤكد لنا أن من أسباب إنتشار ممارسة الدعارة بين مختلف فئات المجتمع الجزائري مجموعة من الأسباب المتعلقة بالبيئة الفيزيائية والاجتماعية، كضيق السكن وغياب الشروط الصحية داخله وخارجه، نقص المرافق العمومية مما لا يوفر الراحة النفسية والاجتماعية لهذه الفئة، انتشار المشاكل الأسرية وغياب التكافل والتضامن الاجتماعي وغيرها من العوامل المؤدية إلى ممارسة الدعارة. ويمكن قياس صحة هذه العلاقة من خلال حساب معامل الارتباط بين متغير نوع الانحرافات بالمنطقة السكنية وظاهرة الدعارة عند مجال ثقة 0.990 ، فنجد أن معامل الارتباط يساوي :

$$r = 0.990 \text{ (مع } 2 \text{ ش - ت)}$$

ت

نوع الانحرافات بالمنطقة السكنية	الدعارة	التكرار المتوقع
تسول + دعارة + مخدرات	72	54.33
سرقة + دعارة + مخدرات	18	54.33
مخدرات + دعارة	73	54.33
المجموع	163	163

$$2 = \frac{(72 - 54.33)^2}{54.33} + \frac{(18 - 54.33)^2}{54.33} + \frac{(73 - 54.33)^2}{54.33} = 2.66$$

وبعد الحصول على هذه النتيجة نرجع إلى جدول "كاي المربع" بدرجة الحرية :

$$\text{درجة الحرية} = 2 = (2 - 1) = (3 - 1)$$

وبالرجوع إلى جدول كاي المربع نجد (0.990) : ،  $2 = 0.02$

وعليه نجد أن كا 2 المحسوبة كا 2 الجدولية، ومعنى هذا أن نتائج الدراسة على مجال ثقة (0.990) على علاقة بين مؤشر نوع الانحرافات بالمنطقة السكنية وإنتشار الدعارة.

1-6 في ضوء الفرضية الرئيسية الثانية :

"الاتجاه العام للمجتمع الجزائري. بمختلف فئاته الاجتماعية نحو ظاهرة الدعارة هو إتجاه سلبي، في حين يختلف إتجاه الأفراد نحو المرأة الفقيرة التي تمارس الدعارة من فردٍ لآخر"

تأكدت صحة هذه الفرضية من خلال النتائج والمعلومات التي تم الوصول إليها عن طريق تجميع البيانات المتعلقة بهذه الفرضية وتحليلها ومن ثم تفسيرها ما قدم فهما وتفسيرا سوسيوولوجيا واضحا يثبت صدق هذه الفرضية، وهذا واضح من نتائج فرضياتها الجزئية الآتية:

أ - الفرضية الجزئية الأولى : "الاتجاه العام لفئات المجتمع الجزائري باختلافها عن ظاهرة الدعارة في عمومها إتجاه سلبي ناتج عن القيم الاجتماعية والدينية التي تحملها فئات المجتمع تواتراً عن ظاهرة الدعارة."

تشير هذه الفرضية إلى أن المجتمع يحمل إتجاهاً عاماً سلبياً عن الدعارة إنطلاقاً من التراكم الذهني لديهم حول مفهوم الدعارة إستناداً إلى القيم الاجتماعية والدينية التي يتشبع بها. ويمكن التحقق من هذه الفرضية من خلال نتائج الاستمارة الموجهة إلى أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم لتعبير عن موقفهم من الدعارة.

• جاءت نتائج الدراسة تكشف أن كل أفراد العينة وبنسبة 100% لديهم معرفة بأن هناك من النساء في المجتمع الجزائري من يمارسن الدعارة، وذلك حسب تعبير بعضهم أنها ظاهرة فرضت نفسها على الساحة الاجتماعية من خلال بعض مظاهرها مثل التبرج والإباحية المفرطة في المجتمع الجزائري.

• أغلبية أفراد العينة وبنسبة 70.17 تؤكد عدم اختلاطها بمن يمارسن الدعارة، وقد جاء في تعليق إحداهن) ما لقيت ما نعرف (، وهذه العبارة تعبر عن النظرة السلبية إتجاه المرأة التي تمارس الدعارة، في حين جاءت نسبة 20.59 تفصح عن اختلاطها بمن يمارسن الدعارة بطرق مختلفة، فمنهم من أختلط بمن من خلال الأصدقاء، من الجيران، من خلال الأهل والاقارب أو من خلال تجارب جنسية.

• أغلبية أفراد العينة وبنسبة 96.67 يؤكدون أن الناس في حديثهم عن من يمارس الدعارة يكون بسوء الظن بها ويتهمونهم بالفجور وسوء الاخلاق وأنها خارجة عن الدين وحتى عن القانون، في حين كانت نسبة 3.32 ، صرحت بأن هناك من الناس من يحسنوا الظن بالمرأة التي تمارس الدعارة.

• أجمع كل أفراد العينة على أن الدعارة غير مقبولة دينياً وإجتماعياً، وبنسبة 100% ، في حين كان هناك تضارب في الرأي بين قبولها أو رفضها من البعد القانوني والاقتصادي.

• تكشف أغلبية أفراد العينة وبنسبة 90.39 يقرون بأن من وراء ممارسة الدعارة أضرار تلحق بمن تمارسها وتطال المجتمع، في حين كانت نسبة قليلة جدا من أفراد العينة وبنسبة 9.60 تعتقد بأن الدعارة ليست مضرة شرط تقنين هذا السلوك وإدراجها ضمن المهنة الرسمية.

• أجمع أغلب أفراد العينة وبنسبة 80.05 أجمعوا على أن الدعارة هي مهنة مربحة في العصر الحاضر، في حين ترى نسبة ضئيلة من أفراد العينة ممثلة في 19.94 أن الدعارة ليست من المهنة المربحة وقد أسسوا لهذا الرأي انطلاقا من منظور الحلال والحرام في جمع المال.

• تؤكد أغلبية أفراد العينة على أن شعورهم اتجاه الدعارة يقوم على الاحترار والنفور وذلك بنسبة 62.60% وهي نسبة تعبر عن الموقف السلبي من الدعارة، أما ما نسبته 19.11 فكان شعورها اللامبالاة، أما النسبة المتبقية من أفراد العينة والتي تقدر بـ 18.28 فلم يخفوا شعورهم بالتعاطف والتجاوب حيال من تمارس الدعارة.

من خلال ما سبق عرضه من النتائج تتأكد فرضية أن المجتمع يرفض الدعارة اجتماعيا وأخلاقيا، صحيا واجتماعيا بإعتبارها تذل الفرد وتنقص من قيمته الاجتماعية وتجعله في مرتبة دون الآخرين. أما أخلاقيا فباعتبارها منافية للقيم الدينية والاجتماعية للمجتمع لما تسببه من أذى معنوي للمجتمع، بالإضافة إلى الخوف من إنتقال عدوى الدعارة إجتماعيا. أما من الناحية الصحية فهي تضر بصحة من تمارس الدعارة بالإضافة إلى إنتقال مختلف أنواع الأمراض الجنسية إلى المجتمع .

ب -الفرضية الجزئية الثانية: هناك إختلاف في إتجاه الفرد الجزائري نحو المرأة الفقيرة التي تمارس الدعارة من فرد إلى آخر، إنطلاقا من إختلاف نظرتهم للدوافع والظروف المؤدية بها لممارسة الدعارة."

من خلال هذه الفرضية يتم قياس واختبار نظرة أفراد المجتمع الجزائري من فرد إلى آخر للمرأة الفقيرة التي تمارس الدعارة، بعيدا عن الضمير الجمعي وتصوراته الكلية لبعض القضايا الاجتماعية، بل إستنادا إلى تقييمهم للظروف الاجتماعية التي دفعت بها إلى الدعارة. فجاءت نتائج الدراسة كالآتي :

• كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة وبنسبة 88.08 لم يسبق لهم حسب علمهم تقديم مساعدات مادية لبعض النساء اللاتي يمارسن الدعارة، في حين جاء نسبة قليلة قدرت بـ 11.91 كشفت عن تقديم مساعدات مادية لبعضهن مع إختلاف هذه المساعدات بين مالية أو عينية على شكل أدوية وأغذية.

• كشفت أغلبية أفراد العينة عن عدم تقديمها لأي مساعدة معنوية للنساء اللاتي يمارسن الدعارة وذلك بنسبة 89.19 ، أما نسبة 10.80 من أفراد العينة كشفوا عن تقديم بعض المساعدة المعنوية لبعض النساء اللاتي يمارسن الدعارة من تقديم النصح لهن أو الدفاع عنهن في المجالس عند التحدث عنهن بالسوء، بالإضافة عندما يتعرضن للسب والشتيم والإستهزاء بهن.

• كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة يبررون ممارسة المرأة للدعارة بكونها مهنة مربحة وتعود بأموال كبيرة عليهن وذلك بنسبة 35.91 ، أما الذين اعتقدوا أن من أسباب ممارسة الدعارة هي العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بعض النساء كانت نسبتهم 31.76 ، في حين قررت بعض أفراد العينة وبنسبة 10.15 أن من الأسباب تلك الشروط التعجيزية والتبعات الثقيلة للزواج التي تواجه الشباب الجزائري، أما نسبة 8.86 % ترى أن أسباب الدعارة هي إغراءات المرأة الجنسية للرجل، في حين نسبة 8.67 ترى أن من بين أسباب الدعارة هو ضعف القيم وسوء التنشئة الاجتماعية التي تنشأ عليها بعض النسوة.

• جاءت أعلى نسبة والتي تقدر بـ 62.60% من أفراد العينة أنها صوف تقدم النصيحة في حالة إذا ما أخطأ أحد أفراد الأسرة، أما نسبة 18.28% من أفراد العينة افترضوا أن تصرفهم حيال أي سلوك خاطئ يصدر من أحد أفراد أسرهم (الإناث بالخصوص ) سوف يكون الضرب، في حين كانت نسبة 14.77% من مفردات العينة تؤكد على أنها سوف تقاطع الفرد في حالة ارتكابه لأي سلوك خاطئ، أما أقل نسبة 4.33% جاءت تعبر عن سلوك الطرد في حالة الخطأ.

• أبدت أغلبية أفراد العينة وبنسبة 65.65% موافقتها على تقنين ظاهرة ممارسة الدعارة، وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها أن عملية التقنين تتيح السيطرة على الظاهرة بنسبة 42.10% ، لأن عملية التقنين تمكن من الحد من خطر الأمراض المنقولة جنسيا وذلك

بنسبة 16.98% ، بالإضافة إلى تقنين الدعارة من شأنها التقليل من الاعتداءات الجنسية التي أصبحت تهدد بعض فئات المجتمع مثل الأطفال والفتيات القصر وذلك بنسبة 6.55 أما بالنسبة لبقية أفراد العينة والممثلين بنسبة 34.34 فقد رفضت فكرة تقنين الدعارة وذلك لسببين، أولهما أن الدعارة هي سلوك منافي للقيم الإسلامية والثاني أنها سوف تكون بمثابة ميرر وذريعة أمام البعض لممارسة الدعارة أو الترويج لها ما يزيد من إستفحالها.

• عبر أغلب مفردات العينة عن تفضيلهم بعزل أماكن الدعارة عن المحيط الاجتماعي وذلك بنسبة 98.70% ، وقد أجمعوا كلهم على هذا بسبب إعتبارها عدوة إجتماعية، في حين جاء نسبة قليلة جدا والتي قدرت بـ 1.29 ترى بضرورة دمج أماكن الدعارة بالمجتمع وذلك من أجل ضمان مراقبة العناصر الجديدة في هذا المجال ومنه التمكن من حصر الاسباب التي تؤدي بهم إلى الدعارة.

• كشفت نتائج الدراسة عن الأسباب المؤدية بالنساء إلى ممارسة الدعارة من وجهة نظر أفراد العينة، حيث أكدت أغلبية العينة أن من بين أسباب الدعارة أنها مهنة مريحة وسهلة وذلك بنسبة 32.41% ، في حين رأى البعض أن من أسباب الدعارة بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتدنية بنسبة 24.69% ، إلا أن بعض أفراد العينة كانت لهم أسباب أخرى كضعف القيم الاجتماعية إغراءات المرأة للرجل، التقليد والمحاكاة والشروط التعجيزية للزواج وتبعاته الثقيلة.

• كشفت نتائج الدراسة أن الاعتقاد السائد لدى أفراد العينة أن المرأة التي تمارس الدعارة هي ضحية للمشاكل الاقتصادية، ضحية للمشاكل الأسرية، ضحية ضعف القيم الاجتماعية وضحية التقليد والمحاكاة وذلك باتجاه إيجابي نحو هذه العوامل، في حين اعتبروا المشاكل النفسية وضعف المستوى التعليمي ل يمكن أن تقع المرأة ضحية لها.

• أكدت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة تميل إلى النصح في حال ما إذا أخطأ أحد أفراد الأسرة وذلك بنسبة 64.83% ، أما البقية فتميل إلى الضرب، المقاطعة أو الطرد لدى بعض أفراد العينة.

• كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية العينة تميل إلى اقتراح تقنين ممارسة الدعارة وذلك بنسبة 70.49% وذلك لمجموعة من الأسباب على رأسها السيطرة على إنتشار الظاهرة وذلك بنسبة 43.91% ، أما البقية فتعتقد أنها تساعد على الحد من الأمراض المنقولة جنسياً أو تساعد على الحد من الاعتداءات الجنسية المختلفة، أما نسبة 29.50% فترفض هذا الإقتراح لسببين هما؛

أن الدعارة مُنافية للقيم الإسلامية، بالإضافة إلى أنها تُعطي ميرراً قوياً أمام البعض لممارسة الدعارة أو الترويج لها.

ويمكن التحقق من صحت هذه الفرضية من خلال نتيجة حساب الاتجاه العام لأفراد العينة من الجدول رقم.(45)

لمعرفة الإتجاه العام نجمع نسب الإتجاه الموافق لكل عبارة ثم نقوم بقسمته على مجموع العبارات للحصول على الإتجاه العام لمفردات العينة.

$$\frac{71.74 + 54.83 + 24.65 + 73.59 + 53 + 56.97}{6} = 55.79\%$$

6

وهي تمثل إتجاه إيجابي بالمقارنة مع ميزان الحكم والمقارنة [0 – 50] سالب، [50- 100] موجب.

خاتمة

حقيقة أن الدعارة كانت موجودة في العالم لفترة طويلة، إلا أنها تبقى من الظواهر الاجتماعية الأكثر غموضاً وصعوبة للتفسير والتحليل على المفكرين والباحثين المشتغلين في الحقل الاجتماعي، وذلك راجع للعديد من التأثيرات المختلفة على المجتمع، وعلى أولئك الذين يشاركون مباشرة فيها، وإلى طبيعة الظاهرة المرتبطة بعدة بنايات إجتماعية منها الاقتصادية والاجتماعية، النفسية والقانونية، الدينية وحتى السياسية منها، بالإضافة إلى نظرة المجتمع الكلية التي مصدرها البعد الثقافي والعقائدي للمجتمع، كما تجدر الإشارة الى نظرة الفرد لمن تمارس الدعارة وإلى زبائنهن بطرق إيجابية وسلبية كل حسب وجهة نظره، مما يجعل من الصعوبة بما كان حصرها وتحديدتها لتسهيل دراستها والكشف عن خصائصها، كتحديد وحصر العوامل المؤدية إليها، أو محاولة رصد الإستراتيجيات الكفيلة بمكافحتها أو على الأقل التحكم فيها.

سيكون هناك دائما اختلاف في وجهات النظر الأكاديمية حول بعض القضايا البحثية ويمكن أن تتغير في أي لحظة، وقضية الدعارة هي مجرد مثال واحد من العديد من القضايا الاجتماعية التي من الممكن تماما أنها ستتغير في غضون العقود أو حتى في السنوات القليلة القادمة من ناحية الطرح النظري والإمريقي في الحقل المعرفي السوسولوجي .